

الإعمار والتنمية المكانية المتوازنة قراءة في التجارب الدولية مع تطبيق على الحالة الليبية د صابر المهدي الوحش

الملخص

تمثل المشكلة البحثية للورقة في غياب رؤية متكاملة لعملية إعادة الإعمار في ليبيا تجعلها أداة فاعلة لتحقيق تنمية مكانية متوازنة، وذلك في ظل تحديات مركبة أبرزها الانقسام السياسي، وما يترتب عليه من ضعف التنسيق المؤسسي، إضافة إلى تدهور البنية التحتية، وغياب الحوكمة الرشيدة. فالتركيز على إعادة البناء المادي وحده، بمعزل عن الأبعاد التنموية، قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الاختلالات السابقة وتعميق فوارق التنمية المكانية والاجتماعية.

انطلقت الورقة من هدف رئيس يتمثل في تحليل الإعمار كمدخل لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، عبر قراءة مقارنة للتجارب الدولية الناجحة في هذا المجال (رواندا، البوسنة والهرسك، وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية)، ثم إسقاط الدروس المستفادة على الحالة الليبية. كما سعت الورقة إلى إبراز كيفية تحويل مشاريع الإعمار من مجرد نشاط إنشائي إلى رافعة للتنمية المستدامة، وذلك من خلال دمجها في سياسات التخطيط الإقليمي وتوسيع مشاركة المجتمعات المحلية.

أظهرت النتائج أن التجارب الدولية الناجحة اعتمدت على عناصر جوهرية، من أهمها: العدالة المكانية في توزيع الاستثمارات، تعزيز البنية التحتية كقاعدة للنمو، الشفافية والحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد، وتكامل الإعمار مع استراتيجيات التنمية الوطنية. أما في ليبيا، فإن تفعيل الإعمار كأداة للتنمية المكانية يتطلب: صياغة خطة وطنية متكاملة للإعمار تراعي التوازن الإقليمي، بناء مؤسسات قوية تتجاوز المركزية المفرطة والانقسامات السياسية، واستثمار الموقع الجغرافي والموارد المتاحة لخلق اقتصاد متنوع يعزز الاستقرار والعدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: إعادة الإعمار ما بعد الصراع، التنمية المكانية المتوازنة، الحوكمة والعدالة المكانية.

Abstract

The research problem of this paper is the absence of an integrated vision for the reconstruction process in Libya that would make it an effective tool for achieving balanced spatial development. This is particularly true in light of complex challenges, most notably the political division and its resulting weak institutional coordination, in addition to the deterioration of infrastructure and the absence of good governance. Focusing solely on physical reconstruction, in isolation from development dimensions, may lead to the reproduction of previous imbalances and the deepening of spatial and social development disparities.

The paper's primary objective is to analyze reconstruction as a gateway to achieving balanced spatial development, through a comparative review of successful international experiences in this field (Rwanda, Bosnia and Herzegovina, and Germany after World War II), and then apply the lessons learned to the Libyan case. The paper also seeks to highlight how to transform reconstruction projects from mere construction activities into levers for sustainable development by integrating them into regional planning policies and expanding the participation of local communities. The results showed that successful international experiences relied on essential elements, most notably: spatial justice in the distribution of investments, strengthening infrastructure as a basis for growth, transparency and good governance in resource management, and integrating reconstruction with national development strategies. In Libya, activating reconstruction as a tool for spatial development requires: formulating an integrated national reconstruction plan that takes into account regional balance, building strong institutions that transcend excessive centralization and political divisions, and investing in the geographical location and available resources to create a diversified economy that promotes stability and social justice.

Keywords: Post-conflict reconstruction, balanced spatial development, governance and spatial justice.

المقدمة

تُعدّ مسألة الإعمار من القضايا الجوهرية التي تواجه الدول الخارجة من النزاعات أو الكوارث، حيث لا يقتصر الأمر على إعادة بناء ما تهدّم من بنى تحتية أو مرافق عامة، بل يتجاوز ذلك إلى صياغة رؤية شاملة لإعادة تأسيس الدولة على أسس أكثر متانة واستدامة. فالإعمار، بمفهومه الواسع، ليس مجرد نشاط إنشائي أو تقني، بل هو عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، تسعى إلى إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وتحقيق الاستقرار، وتعزيز التنمية المستدامة.

وعند ربط الإعمار بالتنمية المكانية، يكتسب المفهوم عمقاً إضافياً؛ إذ يُمكن أن يشكّل أداة فاعلة لإعادة توزيع النشاط الاقتصادي والخدمات على مختلف الأقاليم، بما يقلّص التفاوتات المكانية التي غالباً ما تُسهم في تأجيج الأزمات والصراعات. فالتنمية المكانية تعني بتحقيق توازن في توزيع الاستثمارات والبنى التحتية والفرص الاقتصادية، بما يضمن دمج المناطق المهمّشة في العملية التنموية، ويعزز من تكامل التراب الوطني. من هذا المنطلق، فإن الربط بين الإعمار والتنمية المكانية في ليبيا يُمثّل فرصة لإعادة صياغة الخريطة الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكثر عدالة وكفاءة.

كما أن تجارب العديد من الدول تُظهر أن الإعمار إذا أُنجز بمعزل عن رؤية تنموية مكانية متكاملة، قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الاختلالات السابقة، وإلى تركيز الاستثمارات في مناطق معينة على حساب أخرى، مما يرسّخ فجوات التنمية بدلاً من معالجتها. ومن هنا تأتي الحاجة إلى مقاربة أكاديمية ومنهجية تنظر إلى الإعمار بوصفه عملية متداخلة مع سياسات التنمية المكانية، وليست منفصلة عنها.

في الحالة الليبية، يبرز الإعمار كأولوية ملحة بعد سنوات من النزاع والانقسام، حيث تعاني البلاد من تضرر البنى التحتية، غياب العدالة في توزيع الخدمات، وتفاوتات إقليمية واضحة. غير أن التحدي الأكبر يكمن في كيفية توجيه جهود الإعمار نحو تحقيق التنمية المكانية المتوازنة، بحيث تُصبح عملية الإعمار رافعة لبناء الدولة وإرساء دعائم العدالة المكانية والاجتماعية، لا مجرد استجابة ظرفية لإصلاح الأضرار المادية.

المشكلة البحثية:

شهدت ليبيا خلال السنوات الأخيرة نقاشاً واسعاً حول مشروعات الإعمار، إلا أن هذا النقاش غالباً ما اقتصر على البعد المادي لإعادة بناء المساكن والمرافق والبنية التحتية. غير أن الإعمار، إذا لم يُنظر إليه كعملية أشمل، قد يتحول إلى مجرد إعادة إنتاج للهياكل السابقة دون معالجة جذور الاختلالات التنموية.

تكمن المشكلة الأساسية إذن في غياب منظور متكامل يربط بين جهود الإعمار وبين متطلبات التنمية المكانية، بحيث لا يقتصر الهدف على إعادة ما كان قائماً، بل يتعداه إلى تحقيق توزيع عادل للموارد والمشروعات، وتقليص الفجوات بين المناطق، وتوجيه الإعمار نحو بناء أسس تنموية أكثر استدامة.

الفجوة البحثية:

رغم كثرة الأدبيات حول الإعمار ما بعد النزاعات، إلا أن أغلب الدراسات التي تناولت ليبيا ركزت على التحديات السياسية والاقتصادية العامة، دون التوسع في دراسة العلاقة التبادلية بين الإعمار والتنمية المكانية. كما أن الجهود البحثية الليبية في هذا المجال ما تزال محدودة ومجزأة، ولا تقدم إطارًا نظريًا متكاملًا يمكن أن يوجه صناع القرار نحو سياسات عملية. من هنا تبرز الحاجة إلى ورقة أكاديمية تتناول الموضوع من منظور شامل، يدمج بين البعدين النظري والتطبيقي، ويستند إلى قراءة نقدية للتجارب المقارنة مع مراعاة خصوصية السياق الليبي.

أهداف الورقة:

تسعى هذه الورقة إلى:

1. توضيح المفهوم الشامل للإعمار بوصفه عملية تنموية لا تتحصر في إعادة البناء المادي.
2. تحليل العلاقة المتبادلة بين الإعمار والتنمية المكانية، وإبراز كيف يمكن أن يسهم كل منهما في تعزيز الآخر.
3. استكشاف التحديات المؤسسية والاقتصادية والمكانية التي قد تعيق ربط الإعمار بالتنمية في ليبيا.
4. صياغة رؤية تحليلية أولية تساعد في إدماج البعد المكاني والاقتصادي ضمن استراتيجيات الإعمار المستقبلية.

فرضيات الورقة:

تعتمد الورقة على عدد من الفرضيات التحليلية، أبرزها:

1. الاكتفاء بإعادة الإعمار المادي دون مراعاة الأبعاد التنموية يؤدي إلى إعادة إنتاج نفس الاختلالات السابقة.
2. إدماج مفهوم التنمية المكانية في عملية الإعمار يوفر أساسًا لتحقيق عدالة مكانية ويحد من التفاوت بين الأقاليم.
3. غياب التخطيط المكاني الواضح سيؤدي إلى هدر الموارد.

منهج وأسلوب التحليل:

تعتمد الورقة على مزيج من الأساليب التحليلية:

1. المنهج الوصفي التحليلي: لتفكيك المفاهيم المتعلقة بالإعمار والتنمية المكانية وربطها بالسياق الليبي.
2. التحليل المقارن: عبر الاستفادة من خبرات وتجارب بعض الدول التي مرت بظروف إعادة إعمار وربطتها بالتنمية المكانية، مع مراعاة خصوصية الحالة الليبية.
3. التحليل الاستنباطي: لاستخلاص الدروس والسياسات الممكنة وتقديم رؤية بديلة لدمج البعد المكاني في خطط الإعمار.

انطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الورقة إلى توضيح علاقة الإعمار بالتنمية المكانية من خلال خمسة محاور أساسية ونتائج وتوصيات كالتالي:

1. المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإعمار والتنمية المكانية.
2. المحور الثاني: أهمية الإطار التنموي المكاني في ليبيا.
3. المحور الثالث: العلاقة التكاملية بين الإعمار والتنمية المكانية في التجارب الدولية والدروس المستفادة لليبيا.
4. المحور الرابع: حالة ليبيا - التحديات والفرص
5. المحور الخامس: خيارات وسياسات بديلة للإعمار في ليبيا.
6. النتائج والتوصيات.

أولاً: الدراسات السابقة:

حظي موضوع الإعمار والتنمية المكانية باهتمام متزايد في الأدبيات الحديثة، خصوصاً في سياقات ما بعد الصراع. فقد تناول Earnest (2015) تجربة إعادة الإعمار في كوسوفو من خلال دراسة حالة اعتمدت على تقارير دولية ومقابلات، وخلصت إلى أنّ غياب الرؤية المكانية المتكاملة وضعف مشاركة المجتمع المحلي أدّى إلى تركّز المشاريع في مناطق محددة دون تحقيق عدالة مكانية. وتبرز هذه النتائج أهمية وجود خطة وطنية شاملة في الحالة الليبية لتفادي إعادة إنتاج الاختلالات السابقة.

أما دراسة Dimelli & Kotsoni (2023) حول إعادة إعمار مدينة حلب، فقد ركّزت على ضرورة الجمع بين الحفاظ على الهوية الحضرية والتوجه نحو التنمية المستدامة. واعتمد الباحثان على تحليل السياسات المكانية والميدانية، وأكدّا أنّ إشراك السكان ودمج البعد البيئي يعدان شرطين أساسيين لنجاح عملية الإعمار. وهو ما يشكّل درساً مهماً لليبيا في ظل تحديات إعادة الإعمار العمراني.

وفي السياق الليبي، قدّم Salhin (2010) تقييماً نقدياً للنظام الحضري والمكاني خلال الفترة (1970-2006) بالاعتماد على تحليل السياسات والبيانات الإحصائية والخرائط. وأظهرت نتائجه تركّز التنمية في الشريط الساحلي مقابل تهيمش مناطق الداخل، مما أدى إلى تفاقم التفاوتات المكانية. وتعدّ هذه الدراسة مرجعاً أساسياً لفهم جذور الاختلالات الإقليمية التي لا تزال قائمة حتى اليوم.

وأخيراً، طوّر Iskandarani et al. (2023) إطاراً مفاهيمياً لتحسين مشاريع إعادة إعمار الإسكان بعد الصراع، بالاعتماد على مراجعة الأدبيات الدولية. وأكدت الدراسة أنّ ضعف مشاركة السكان وعدم دمج التخطيط المكاني مع مشاريع الإسكان يحدّ من فعاليتها، بينما يساهم إشراك أصحاب المصلحة المحليين في ضمان عدالة مكانية واستدامة أكبر. وتكتسب هذه النتائج أهمية خاصة في ليبيا حيث يُتوقع أن يشكّل قطاع الإسكان أحد أعمدة الإعمار.

ويمكن إيجاز هذه الدراسات وربطها بالحالة الليبية في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

ملخص للدراسات السابقة حول الإعمار والتنمية المكانية

الباحث/السنة	عنوان الدراسة	الهدف	المنهجية	أهم النتائج	الصلة بالحالة الليبية
Earnest (2015)	<i>Post-conflict reconstruction – a case study in Kosovo</i>	تحليل تجربة إعادة الإعمار في كوسوفو بعد النزاع مع التركيز على مشاريع البنية التحتية	دراسة حالة (تقارير + مقابلات)	ضعف التنسيق بين الفاعلين، غياب رؤية مكانية متكاملة، ضعف مشاركة المجتمع	يوضح أهمية وجود خطة وطنية متكاملة في ليبيا لتجنب تركيز المشاريع في مناطق محددة
Dimelli & Kotsoni (2023)	<i>The Reconstruction of Post-War Cities – Aleppo</i>	اقترح خطة متكاملة لإعمار حلب تجمع بين الحفاظ العمراني والتنمية المستدامة	تحليل ميداني + مراجعة سياسات	ضرورة الحفاظ على الهوية الحضريّة، إشراك السكان، دمج البعد البيئي	يبرز أهمية أن تراعي ليبيا هويتها العمرانية المحلية عند إعادة الإعمار وربطها بالاستدامة
Salhin (2010)	<i>A critical evaluation of Libya's urban spatial system (1970–2006)</i>	تقييم النظام الحضري والمكاني في ليبيا بين 1970 و 2006	تحليل سياسات + بيانات إحصائية + خرائط	تركز التنمية في الساحل، إهمال الداخل، تفاوت التفاوتات المكانية	يقدم أساساً لفهم جذور الاختلالات المكانية الحالية في ليبيا
Iskandarani et al. (2023)	<i>Towards improving post-conflict housing reconstruction projects</i>	تطوير إطار مفاهيمي لتخطيط مشاريع الإسكان بعد الصراع	مراجعة أدبية شاملة	ضعف مشاركة السكان، الحاجة لدمج التخطيط المكاني مع الإسكان، أهمية إشراك أصحاب المصلحة	يفيد ليبيا في تصميم مشاريع إسكان تراعي العدالة المكانية واحتياجات المجتمع المحلي

المصدر: اعداد الباحث

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإعمار والتنمية المكانية:

تُعد قضايا الإعمار والتنمية المكانية من أبرز القضايا التي تشغل الدول الخارجة من النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو تلك التي تعاني من اختلالات في توزيع البنية التحتية والموارد. فالإعمار لا يُقصد به مجرد إعادة بناء ما تهدم من منشآت أو مرافق عامة، بل يتجاوز ذلك ليشمل إعادة بناء الاقتصاد، وإرساء قواعد الاستدامة، وتحقيق العدالة المكانية والاجتماعية. أما التنمية المكانية فهي عملية أشمل، تهدف إلى إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات وفق رؤية مكانية متوازنة، تراعي احتياجات السكان وتحقق الكفاءة في استغلال الموارد.

في الحالة الليبية، يكتسب موضوع الربط بين الإعمار والتنمية المكانية أهمية خاصة، نظرًا للتحديات التي خلفتها عقود من المركزية الاقتصادية وضعف التخطيط الإقليمي، إضافة إلى ما نتج عن الصراعات السياسية من دمار في البنية التحتية وتفاوتات جهوية متزايدة. إن صياغة رؤية متكاملة للإعمار كمدخل للتنمية المكانية يتيح فرصة ليس فقط لترميم الأضرار المادية، بل لإعادة تشكيل الاقتصاد الوطني على أسس أكثر توازنًا وشمولية.

أولاً: مفهوم الإعمار والتنمية المكانية:

يُعدّ الإعمار من المفاهيم الجوهرية في أدبيات التنمية وإدارة ما بعد الصراع، إذ يتجاوز مجرد إعادة بناء المباني أو إصلاح البنية التحتية المتضررة، ليشكل عملية شاملة لإعادة تشكيل البيئة المكانية والاقتصادية والاجتماعية بما يعزز استعادة وظائف الدولة وتحقيق الاستقرار. ووفقاً للبنك الدولي (World Bank, 2010)، يمثل الإعمار عملية متعددة الأبعاد تشمل إعادة بناء البنية التحتية، تنشيط الاقتصاد، استعادة الخدمات العامة، وترسيخ الحوكمة الرشيدة.

ويرى بعض الباحثين أن الإعمار يحمل في جوهره بعداً سياسياً واقتصادياً معاً، كونه يعيد تشكيل موازين القوى بين الفاعلين المحليين والدوليين، ويعكس أولويات الدولة والمجتمع في إعادة بناء مؤسساتهما (Barakat, 2005). وهنا يظهر التمايز بين مفهومي "الإعمار" و"إعادة الإعمار": فالأول يرتبط بعملية تنمية طويلة الأمد تستهدف تطوير البنية التحتية والمؤسسات والاقتصاد في إطار من الاستقرار أو التحولات الاستراتيجية، بينما الثاني يُعنى عادة بالمرحلة التالية مباشرة للصراعات أو الكوارث، مركزاً على إعادة تأهيل المرافق الأساسية وتوفير الخدمات الضرورية قبل التدرج نحو إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية (World Bank, 2010)؛ (Barakat, 2005).

وفي الأدبيات الحديثة، يُفهم الإعمار باعتباره مشروعاً تنموياً شاملاً يتجاوز الاستجابة الطارئة ليشمل بناء الدولة والمجتمع في آن واحد، عبر أربعة أبعاد رئيسية: (World Bank, 2010)

1. البعد الاقتصادي: تحفيز النشاط الإنتاجي، إعادة تشغيل القطاعات الحيوية، وجذب الاستثمارات.
2. البعد الاجتماعي: تعزيز التماسك الاجتماعي وإعادة دمج الفئات المتضررة وتقليص الفوارق الطبقية.
3. البعد المؤسسي: إعادة بناء المؤسسات العامة، إصلاح التشريعات، وتعزيز الحوكمة الرشيدة.
4. البعد المكاني: إعادة توزيع الأنشطة والخدمات لتحقيق التوازن بين المناطق.

وبذلك يُنظر إلى الإعمار ليس فقط كأعادة بناء مادي، بل كفرصة لإعادة صياغة المسارات التنموية والسياسية على أسس جديدة. (Barakat, 2005)

أما التنمية المكانية فهي مقارنة تخطيطية تستهدف إعادة توزيع النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجال الجغرافي، بما يحقق التوازن بين الأقاليم ويعالج الفوارق التنموية. وقد ارتبط هذا المفهوم في الأدبيات الكلاسيكية بنظريات النمو المتوازن (Balanced Growth) والتنمية الإقليمية (Regional Development)، بينما في الأدبيات الحديثة ارتبط بمفاهيم التنافسية المكانية (Spatial Competitiveness) والعدالة المكانية (Spatial Justice).

وفقاً لتعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا، 2018)، فإن التنمية المكانية تهدف إلى تعزيز الترابط بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمكاني بما يساهم في الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق التوازن بين المركز والأطراف.

وتعتمد التنمية المكانية على ثلاث ركائز رئيسية مترابطة:

1. إعادة توزيع الاستثمارات العامة لتغطية المناطق الريفية والمهمشة بخدمات التعليم والصحة والبنية التحتية، وهو ما يؤكد (Niu & Xu (2023) في دراستهم حول التكامل الحضري-الريفي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، كما أشارت الإسكوا (2018) إلى ضرورة إعادة توزيع الأنشطة والخدمات لتحقيق التوازن الإقليمي في الدول العربية.

2. تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي بما يخلق فرص عمل ويحدّ من النزوح نحو المدن الكبرى، كما تبرز (Bulderberga (2007 في تجربتها حول الشراكة بين الريف والحضر كألية لتحقيق عدالة مكانية، وهو ما يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا (2021،2022) عبر تأكيد أهمية ربط الأعمار بسياسات تشغيل الشباب وتنمية الاقتصادات المحلية.

3. التخطيط العمراني المتوازن لضبط النمو الحضري وتجنب التكدس العشوائي في العواصم والمراكز الحضرية، وهو ما شدّد عليه (Yi & Son (2022 من خلال طرح مفهوم "الريفية الجديدة" كإطار للتخطيط المكاني المستدام، كما أوضحت (UN-Habitat (2016 في تقريرها حول "مستقبل المدن" أهمية دمج الأبعاد المكانية في السياسات العمرانية لتحقيق نمو حضري منظم.

من هنا يمكن القول إن الأعمار والتنمية المكانية وجهان لعملة واحدة: فالإعمار يعالج المكان المتضرر عبر إعادة بنائه، بينما تهدف التنمية المكانية إلى إدماج المكان المهمش في الدورة الاقتصادية والاجتماعية. والتكامل بينهما هو الضامن لتحويل الأعمار من مجرد حل إسعافي إلى مدخل لتحقيق استقرار وتنمية مستدامة طويلة الأجل، ويمكن ايجاز ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (2)

الأبعاد الرئيسة لمفهوم الأعمار والتنمية المكانية

المخرجات الأساسية	البعد/المرتکز	المفهوم
إعادة تشغيل القطاعات، جذب الاستثمارات، تحفيز النمو	اقتصادي	الإعمار
تعزيز التماسك المجتمعي، إعادة دمج الفئات المتضررة	اجتماعي	
إصلاح الهياكل الإدارية، تعزيز الحوكمة	مؤسسي	
إعادة توزيع الخدمات والأنشطة بين المناطق	مكاني	
ضمان وصول الخدمات الأساسية للمناطق المهمشة	استثمارات عامة	التنمية المكانية
خلق فرص عمل محلية وتقليل النزوح نحو المدن الكبرى	نشاط اقتصادي	
توجيه النمو الحضري ومنع التكدس العشوائي	تخطيط عمراني	

المصدر: اعداد الباحث

ثانياً: الفروق بين الأعمار والتنمية المكانية.

على الرغم من الترابط الوثيق بين الأعمار والتنمية المكانية، فإن لكل منهما طبيعته الخاصة وأهدافه المميزة. فإعادة الأعمار ترتبط عادةً بظرف استثنائي أو طارئ، حيث يهدف إلى معالجة الآثار المباشرة

للصراعات أو الكوارث، عبر استعادة البنية الأساسية والقدرات المؤسسية وضمان عودة الخدمات الضرورية للمجتمع. ومن ثم فهو عملية قصيرة إلى متوسطة الأجل، تستهدف "إعادة البناء" بالمعنى الحرفي والوظيفي (World Bank, 2010; Barakat, 2005).

في المقابل، تمثل التنمية المكانية مسارًا استراتيجيًا طويل الأمد، يتجاوز مجرد إعادة ما كان قائمًا ليعنى بتحقيق توزيع أكثر عدالة وكفاءة للموارد والأنشطة بين المدن والمناطق والأقاليم. وهي بذلك تسعى إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الإنسان والمكان، بحيث لا يقتصر الاهتمام على المناطق الحضرية الكبرى، بل يمتد إلى المناطق الريفية والمهمشة بما يعزز من تكامل النسيج الوطني (ESCWA, 2018; UN-Habitat, 2016).

وعليه يمكن القول إن الإعمار يعالج "المكان المتضرر" بإعادته إلى وظيفته الأساسية، بينما تسعى التنمية المكانية إلى معالجة "المكان المهمش" بإدماجه في الدورة الاقتصادية والاجتماعية (Roberts & Kanaley, 2006). وهذا الفارق يجعل التنمية المكانية إطارًا لتوجيه جهود الإعمار نحو استدامة أشمل، بحيث تتحول مشروعات الإعمار من حلول إسعافية إلى استثمارات طويلة الأجل تخدم التوازن الإقليمي وتمنع إعادة إنتاج الاختلالات السابقة، والجدول التالي يوضح الفوارق الجوهرية بين الإعمار والتنمية المكانية.

جدول (3)

الفوارق الجوهرية بين الإعمار والتنمية المكانية

المرجع	التنمية المكانية	الإعمار	البعد
World Bank, 2010; ESCWA, 2018	مسار استراتيجي طويل الأمد لإعادة توزيع الأنشطة والموارد.	استجابة إسعافية/طارئة لمعالجة آثار الصراع أو الكوارث.	الطبيعية
Barakat, 2005; UN-Habitat, 2016	طويل الأمد (تحقيق العدالة المكانية والتوازن الإقليمي).	قصير إلى متوسط الأجل (إعادة البناء واستعادة الخدمات).	المدى الزمني
Roberts & Kanaley, 2006	تعزيز التكامل بين الأقاليم ومعالجة الفوارق التنموية.	إعادة الوظائف الأساسية للمجتمع والدولة (خدمات، بنى تحتية، مؤسسات).	الهدف الرئيسي
ESCWA, 2018	يركز على "المكان المهمش" لإدماجه في الدورة الاقتصادية والاجتماعية.	يركز على "المكان المتضرر" لاستعادة دوره الوظيفي.	البعد المكاني
UN-Habitat, 2016	إعادة تشكيل الخريطة التنموية بشكل متوازن ومستدام.	استعادة الوضع السابق مع بعض الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية.	النتائج المتوقعة

المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على المراجع المبينة بالجدول.

ثالثاً: أهمية الإطار التنموي المكاني في الحالة الليبية:

تتطلب الحالة الليبية إعادة صياغة مفهوم الإعمار بحيث لا يقتصر على إعادة بناء البنية التحتية التي تضررت بفعل الصراعات أو الكارثة الطبيعية التي ضربت مدينة درنة وما جاورها، بل يُنظر إليه كمدخل إستراتيجي لإعادة تشكيل الخريطة التنموية والمكانية للبلاد. فالتجربة الليبية تكشف عن اختلالات هيكلية ممتدة تاريخياً في توزيع الموارد والخدمات بين الأقاليم، وهو ما ساهم في تأجيج التوترات (البنك الدولي، 2023). ومن ثمّ، يصبح دمج الإعمار في إطار تنموي مكاني شامل أحد الشروط الضرورية لتحقيق الاستقرار المستدام.

وتكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة في ليبيا بالنظر إلى جملة من الدلالات:

1. التباينات الإقليمية بين الشرق والغرب والجنوب في مستوى الخدمات والبنية التحتية، والتي أسهمت في تكريس فجوة تنموية مزمنة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021).
 2. الاعتماد الأحادي على النفط كمورد رئيسي، وما نتج عنه من هشاشة في القاعدة الاقتصادية وغياب التنوع، بما انعكس في عدم توازن التنمية بين المناطق (عطية، 2020).
 3. النزوح الداخلي المكثف نحو المدن الساحلية الكبرى، وما ترتب عنها من ضغوط حضرية واختلالات إقليمية أضعفت فرص التنمية المتوازنة (العبيدي، 2019).
- وعليه، فإن أي مقارنة لإعادة الإعمار في ليبيا ينبغي أن تُفهم وتُصاغ كفرصة لإعادة التوازن المكاني وتصحيح المسار التنموي، لا كعودة إلى الوضع السابق الذي كان بدوره أحد مسببات الأزمات.
- المحور الثاني: العلاقة التكاملية بين الإعمار والتنمية المكانية في التجارب الدولية.**
- أولاً: العلاقة التكاملية في التجارب الدولية والدروس المستفادة لليبيا.**

تتفق الأدبيات الحديثة على أن الإعمار لا ينبغي أن يُفهم باعتباره مجرد عملية هندسية أو إنشائية لإعادة ما دُمّر، بل يجب أن يُنظر إليه كجزء من إستراتيجية شاملة للتنمية المكانية (Barakat, 2005). فغياب هذا البعد قد يؤدي إلى تركّز الاستثمارات في العواصم والمدن الكبرى وإهمال المناطق الريفية والبعيدة عن المراكز الحضرية، وهو ما يُنتج تفاوتات إقليمية جديدة تُهدد بإعادة إنتاج أسباب الصراع وعدم الاستقرار (UN-Habitat, 2016).

- وتُظهر التجارب الدولية أن الدمج بين الإعمار والتنمية المكانية يحدد بشكل كبير مسار ما بعد الصراع:
1. التجربة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية: ممّلت خطة مارشال نموذجاً لإعمار متكامل، حيث لم يقتصر التدخل على إعادة البنية التحتية، بل شمل أيضاً إعادة هيكلة اقتصادات الأقاليم المختلفة بما عزّز من التنمية المتوازنة إقليمياً وأسهم في استقرار طويل الأجل (De Long & Eichengreen, 1991).

2. التجربة اللبنانية بعد الحرب الأهلية: عكست قيود التركيز المفرط على العاصمة بيروت، إذ أُعيد بناء مراكزها الحيوية بينما تُركت المناطق الأخرى دون استثمارات كافية، وهو ما أدى إلى تعميق الفوارق التنموية بين المركز والأطراف وأعاد إنتاج التوترات الاجتماعية. (Makdisi, 1997)
 3. التجربة العراقية بعد 2003: أبرزت كيف أن غياب رؤية متكاملة للتنمية المكانية جعل جهود الإعمار محصورة في نطاق ضيق، تركز في بعض المدن الرئيسية، مما حدّ من إمكانية بناء اقتصاد وطني متوازن وعزز الشعور بالتهميش في مناطق واسعة. (Al-Ali, 2014)
 4. التجربة البوسنية بعد اتفاق دايتون (1995): ركّزت الجهود على إعادة بناء العاصمة سراييفو وبعض المدن الكبرى، بينما بقيت المناطق الريفية والأطراف ضعيفة التنمية، مما أدى إلى استمرار الفوارق الإقليمية وتهديد الاستقرار طويل الأمد (World Bank, 2004).
 5. التجربة الرواندية بعد الإبادة الجماعية (1994): اعتمدت رؤية وطنية للتنمية المكانية تمثلت في "رؤية 2020"، حيث وُظفت برامج الإعمار في إطار إستراتيجية شاملة للتنمية الإقليمية، مما ساعد على تقليص الفوارق الجغرافية ودعم المصالحة الاجتماعية (Ansoms, 2011).
 6. التجربة اليابانية بعد زلزال وتسونامي 2011: اعتمدت الدولة خطة لإعادة الإعمار أخذت في الاعتبار توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات على مختلف المناطق، ما عزز من قدرة الأقاليم على التعافي بشكل متوازن ومستدام (Kingston, 2012). تُبين هذه الأمثلة أن العلاقة بين الإعمار والتنمية المكانية ليست اختيارية، بل هي شرط أساسي لضمان نجاح جهود إعادة البناء وتحويلها إلى رافعة للتنمية المستدامة. وفي الحالة الليبية، يصبح دمج مشاريع الإعمار ضمن إطار تنموي مكاني متوازن أمرًا بالغ الأهمية لتقليص الفوارق بين الساحل والمناطق الداخلية، وتجنب إعادة إنتاج التوترات التي تغذيها الاختلالات المكانية.
- ويبين الجدول أن نجاح الإعمار يعتمد بدرجة كبيرة على مدى ارتباطه برؤية تنموية مكانية. ففي حين كانت خطة مارشال نموذجًا ناجحًا لدمج الإعمار بالتنمية الإقليمية وبالمثل تجربة رواندا واليابان، فإن التجربتين اللبنانية والعراقية أبرزتا مخاطر التركيز المفرط على مناطق محددة أو غياب التخطيط المكاني الشامل. وبالنسبة لليبيا، فإن مواجهة التفاوت بين الساحل والمناطق الداخلية يتطلب دمج مشاريع الإعمار في إستراتيجية وطنية للتنمية المكانية تقوم على العدالة والتوزيع المتوازن للموارد.

جدول رقم (4)

العلاقة بين الإعمار والتنمية المكانية في بعض التجارب الدولية

التجربة	السياق بعد الصراع	السياسات المتبعة	النتائج	الدروس المستفادة للحالة الليبية
أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (خطة مارشال)	دمار واسع في البنية التحتية وانقسام اقتصادي	إعادة إعمار متكامل يشمل البنية التحتية وإعادة هيكلة اقتصادية للأقاليم	تحقيق تنمية متوازنة واستقرار طويل الأجل	ضرورة ربط الإعمار برؤية شاملة للتنمية المكانية والإقليمية
لبنان بعد الحرب (الأهلية-1975-1990)	دمار مركز في بيروت ومناطق حضرية	تركيز الاستثمارات في العاصمة وإهمال الأطراف	تعميق الفوارق بين المركز والأطراف	أهمية تجنب تركيز الإعمار في المدن الكبرى وضمان شمولية جغرافية
العراق بعد 2003	انهيار مؤسسات الدولة ودمار في بعض المدن	إعمار محدود ومتركز في المدن الرئيسية	تهميش مناطق واسعة وفوارق إقليمية جديدة	ضرورة بناء إطار وطني متوازن لتوزيع الاستثمارات
البوسنة بعد اتفاق دايتون 1995	صراع عرقي ودمار في البنية التحتية	تركيز على سراييفو وبعض المدن الكبرى	استمرار الفوارق الإقليمية وتهديد الاستقرار	دمج الأطراف والمناطق الريفية في خطط الإعمار لتفادي إعادة التوترات
رواندا بعد 1994 (الإبادة الجماعية)	انهيار اقتصادي ومجتمعي شامل	اعتماد رؤية وطنية (رؤية 2020) دمجت الإعمار بالتنمية المكانية	تقليص الفوارق الجغرافية وتعزيز المصالحة الاجتماعية	ربط الإعمار بإستراتيجية وطنية طويلة الأمد يعزز الاستقرار
اليابان بعد زلزال وتسونامي 2011	دمار واسع في البنية التحتية والمناطق الساحلية	خطة وطنية لإعادة الإعمار مع توزيع متوازن للاستثمارات	تعزيز التعافي المستدام وزيادة المرونة المكانية	أهمية توزيع الجهود جغرافياً لتقوية صمود الأقاليم في مواجهة الأزمات

المصدر: أعداد الباحث

ثانياً: المقارنة بين المفاهيم والتجارب الدولية والإمكانات الليبية:

يرتبط كل من مفهومي التنمية المكانية والتنمية الإقليمية بالبعد الجغرافي والاجتماعي لعملية الإعمار. فالتنمية المكانية تُعنى بإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات على نحو يحقق تكاملاً بين المناطق ويعالج التفاوت المكاني (ESCWA, 2018)، بينما تركز التنمية الإقليمية على السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف أقاليم محددة لتعزيز نموها وتكاملها مع الاقتصاد الوطني. (Storper, 1997)

وفي هذا الإطار يمكن مقارنة إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في إطار "مشروع مارشال"، الذي ركز على إعادة بناء البنية التحتية وتعزيز الاقتصاديات الوطنية (De Long & Eichengreen, 1991)، بعملية الإعمار في الصين بعد السبعينيات، التي اتخذت مسارًا إصلاحيًا طويل المدى قائمًا على الانفتاح والتصنيع التدريجي (Naughton, 2007)؛ (Lin, 2012).

في هذا السياق، نجد أنّ تجربة كوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية (1953) تُعدّ مثالًا بارزًا على الدمج بين إعادة الإعمار والتنمية المكانية، حيث تبنت الحكومة سياسة تركيز الاستثمارات في قطاعات محددة كالصناعة والتكنولوجيا، بالتوازي مع إعادة توزيع عمراني متوازن بين العاصمة سيؤول والمناطق الصناعية الجديدة. (Amsden, 1989)

كما تقدم ألمانيا الشرقية والغربية بعد الوحدة نموذجًا آخر؛ إذ اعتمدت الدولة سياسة متكاملة لإعادة الإعمار والتنمية المكانية في الأقاليم الشرقية الأقل نموًا، من خلال برامج استثمارية ضخمة هدفت إلى تقليل الفوارق التنموية وتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (Brenner, 2004)

وعلى نحو مماثل، يمكن الاستفادة من تجربة رواندا بعد أحداث 1994، حيث ربطت الدولة بين إعادة الإعمار والتنمية المكانية عبر تطوير شبكات البنية التحتية الريفية وتعزيز الزراعة الحديثة كوسيلة لدمج الفئات المتضررة في العملية التنموية. (Ansoms, 2011)

تُظهر هذه التجارب الدولية أن نجاح الإعمار لا يُقاس فقط بقدرة الدولة على بناء الطرق أو المساكن أو المنشآت، بل بمدى قدرتها على دمج الأبعاد المكانية والإقليمية في عملية التنمية، بما يعيد تشكيل النسيج الاقتصادي والاجتماعي على نحو يقلل من التفاوتات ويعزز العدالة المكانية. ومن هذا المنطلق، فإن ليبيا بحاجة إلى استيعاب هذه الدروس عند صياغة سياسات إعمارها المستقبلية، خاصة في ظل التباينات الكبيرة بين مدن الساحل والداخل وبين الشرق والغرب والجنوب.

جدول رقم (5)

الإطار التحليلي المقارن: التجارب الدولية والإمكانات الليبية

الدولة/التجربة	السياق التاريخي	خصائص عملية الإعمار	أدوات التنمية المكانية	الدروس المستفادة لليبيا
أوروبا (مشروع مارشال)	ما بعد الحرب العالمية الثانية	ضخ استثمارات خارجية ضخمة، دعم البنية التحتية، تحفيز الصناعة	تركيز على إعادة إعمار الموانئ، شبكات النقل، الطاقة	إمكانية الاستفادة من الدعم الدولي (منظمات وبنوك تنمية) لتمويل مشاريع إعمار شاملة مرتبطة بربط المدن والمناطق
كوريا الجنوبية	ما بعد الحرب الكورية 1953	استثمارات حكومية موجهة للصناعة والتكنولوجيا	توزيع صناعي متوازن بين العاصمة والمناطق الجديدة	التركيز على تنويع الاقتصاد الليبي (بعيدًا عن النفط) مع تطوير أقطاب تنموية خارج طرابلس وبنغازي

الدولة/التجربة	السياق التاريخي	خصائص عملية الإعمار	أدوات التنمية المكانية	الدروس المستفادة لليبيا
ألمانيا (بعد الوحدة)	دمج اقتصادي واجتماعي بين شرق وغرب ألمانيا	تحويلات مالية ضخمة لإعادة تأهيل الأقاليم الشرقية	سياسات متوازنة لتقليل الفجوة التنموية	ضرورة التركيز على إعادة التوازن بين الساحل الليبي والمناطق الداخلية (فزان، الجنوب)
رواندا	ما بعد الإبادة الجماعية 1994	بناء مؤسسات قوية، مصالحة مجتمعية، إعادة بناء الثقة	تطوير البنية الريفية، دعم الزراعة	ليبيا بحاجة إلى ربط الإعمار بالعدالة الاجتماعية والمصالحة، وضمان مشاركة المجتمعات المحلية
الصين (إصلاحات السبعينيات)	انتقال من اقتصاد مغلق إلى منفتح	تركيز على النمو الصناعي والتكامل مع التجارة العالمية	إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، بنية تحتية استراتيجية	إمكانية إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في ليبيا (الموانئ - المعابر الحدودية - الجنوب) لربط الاقتصاد الليبي بالإفريقي والأوروبي

المصدر: إعداد الباحث

ويمكن استخلاص نقاط تحليلية تساعد في نجاح الحالة الليبية

1. تمويل الإعمار: كما استفادت أوروبا من "مشروع مارشال"، يمكن لليبيا أن تبحث عن شراكات تمويلية مع مؤسسات دولية (البنك الدولي، البنك الأفريقي للتنمية، الاتحاد الأوروبي) شرط أن تُربط بمشاريع إنتاجية وتنموية.
2. تنوع القاعدة الاقتصادية: تجربة كوريا والصين تظهر أن الإعمار الناجح يتطلب الانتقال من اقتصاد أحادي (في حالة ليبيا: النفط) إلى اقتصاد متنوع يشمل الصناعة التحويلية، الخدمات اللوجستية، والزراعة الحديثة.
3. تقليل الفوارق المكانية: الدرس الألماني يوضح أهمية تقليل الفجوة بين المناطق. في ليبيا، هذا يعني الاستثمار في البنية التحتية للجنوب وفزان وربطها بشبكات النقل الوطنية.
4. العدالة الاجتماعية والمصالحة: تجربة رواندا تعلمنا أن الإعمار ليس فقط بناء طرق وجسور، بل إعادة بناء الثقة واللحمة الاجتماعية. وهو أمر جوهري في ليبيا بعد سنوات من الانقسام.
5. الاستفادة من الموقع الجغرافي: على غرار الصين التي أنشأت مناطق اقتصادية خاصة، يمكن لليبيا أن تطور مناطق عبور وتجارة إقليمية مرتبطة بأوروبا وأفريقيا، مثل تطوير موانئ مصراتة وطبرق كمحاور لوجستية إقليمية.

ثالثاً: حدود الاستفادة من التجارب الدولية:

- ليبيا ليست أوروبا: لديها موارد نفطية لكنها تقتصر على الاستقرار السياسي والمؤسستي.
- ليبيا ليست رواندا: لديها موارد مالية ولكنها تعاني من الانقسام الاجتماعي والسياسي.
- ليبيا ليست كوريا: لا تمتلك قاعدة صناعية قوية ولا كثافة سكانية عالية.

- التباين في الموارد: بخلاف رواندا، ليبيا دولة غنية بالموارد الطبيعية، ما يجعل التحدي ليس نقص التمويل بل إدارته بفعالية.
- غياب الدولة المركزية المستقرة: بخلاف ألمانيا أو كوريا، الانقسام السياسي في ليبيا يعطل أي برنامج وطني متكامل.
- البعد الجغرافي والديمقراطي: ليبيا بلد مترامي الأطراف، قليل السكان، ما يجعل تكلفة التنمية المكانية عالية مقارنة بالفوائد قصيرة المدى.
- الفرصة الجيوسياسية: موقع ليبيا على المتوسط وحدودها مع دول إفريقية حبيسة يمنحها فرصة لتكون مركزًا تجاريًا عابرًا للقارات، وهو عامل لا يتوفر لكثير من الدول التي مرت بمرحلة الإعمار. ومن ذلك يتضح أنه لا يمكن استنساخ أي تجربة، بل يجب تكيف الدروس مع خصوصية ليبيا.

المحور الرابع: الحالة الليبية - التحديات والفرص

تُعد ليبيا حالة فريدة في مجال الإعمار والتنمية المكانية، فهي دولة غنية بالموارد الطبيعية والبشرية، إلا أن عقودًا من الأزمات السياسية والأمنية أدت إلى تراجع كبير في مؤشرات التنمية وتدهور البنية التحتية. منذ عام 2011، واجهت ليبيا انهيارًا مؤسسيًا، وانقسامًا سياسيًا، وصراعات متكررة جعلت أي برنامج إعمار يعاني من غياب الرؤية الوطنية الشاملة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة الحالة الليبية من زاويتين متكاملتين: التحديات البنوية التي تعيق الإعمار، والفرص الكامنة التي يمكن استثمارها لتأسيس مسار تنموي جديد. (Central Bank of Libya, 2021; UNDP, 2022)

أولاً: التحديات:

1- الانقسام السياسي والمؤسسي:

يشكل الانقسام السياسي أحد أبرز العوائق أمام تنفيذ برامج الإعمار. منذ عام 2014، تعيش ليبيا حالة ازدواجية في السلطة التنفيذية والمالية، ما أدى إلى تعطيل مشاريع البنية التحتية الكبرى وغياب رؤية وطنية موحدة. (World Bank, 2018) تجارب العراق بعد 2003 تؤكد أن الانقسام السياسي يعوق تنفيذ برامج الإعمار حتى في حال توافر التمويل الخارجي، ما يؤدي إلى هدر الموارد وإعادة إنتاج الأزمات.

2- الفساد وضعف الحوكمة:

يُعتبر الفساد الإداري والمالي أحد أبرز المعوقات في ليبيا، إذ تحتل البلاد مراتب متأخرة في مؤشرات مدركات الفساد عالميًا. (Transparency International, 2023) ضعف الحوكمة لا يقلل الكفاءة المالية لمشاريع الإعمار فحسب، بل يقلل أيضًا من ثقة المستثمرين والمواطنين، ما يعيق استدامة أي مشروع تنموي.

3- الاعتماد المفرط على النفط:

تعتمد ليبيا بنسبة تفوق 90% على النفط في تمويل الإنفاق العام. (El-Katiri, 2014) هذا الاعتماد يجعل عملية الإعمار هشة أمام أي تقلبات في أسعار النفط، كما حدث خلال أزمة 2020 المرتبطة

بانخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد-19، والتي تسببت في انخفاض الإيرادات بنسبة تجاوزت 70% .
(Central Bank of Libya, 2021)

4- التفاوت التنموي والمكاني:

يشكل التفاوت المكاني أحد التحديات الرئيسية، إذ تتركز الخدمات والبنية التحتية في الشريط الساحلي بينما تعاني مناطق الجنوب والداخلية من نقص حاد في الخدمات الأساسية. يوضح تودارو وسميث (2020) أن غياب التوازن الإقليمي يؤدي إلى زيادة الانقسامات الاجتماعية والسياسية ويُضعف فرص الاستقرار الاقتصادي.

5- غياب قاعدة بيانات دقيقة:

يعاني صانع القرار الليبي من نقص البيانات المحدثة والموثوقة، سواء على مستوى السكان أو البنية التحتية أو سوق العمل. (UNDP, 2022) هذا النقص يعيق التخطيط المكاني الرشيد ويجعل القرارات أكثر اعتمادًا على التقديرات أو المحاصصات السياسية، بدلاً من التخطيط العلمي المدروس.

ثانياً: الفرص

1- الموارد المالية والطبيعية:

تمتلك ليبيا احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، يمكن استثمارها في تمويل مشاريع الإعمار إذا ما أُديرت بكفاءة، وتجربة الكويت بعد الغزو العراقي تشير إلى أهمية وضع خطط مالية مدروسة لإعادة بناء البنية التحتية عبر الموارد النفطية بشكل فعال.

2- الموقع الجغرافي الاستراتيجي:

ليبيا تربط شمال أفريقيا بأوروبا عبر المتوسط، كما تمثل بوابة للعبور نحو دول الساحل والصحراء. هذا يمنحها إمكانات تحويلها إلى محور لوجستي وتجاري إقليمي، كما يظهر في تجربة المغرب مع ميناء طنجة المتوسط الذي أصبح مركزاً إقليمياً للنقل والتجارة. (OECD, 2021)

3- الموارد البشرية:

الشباب يشكلون أكثر من 60% من سكان ليبيا، ما يمثل قاعدة عمالية يمكن توظيفها في مشاريع إعمار كثيفة العمالة. هذا يتطلب برامج تدريب وتأهيل مهنية، كما نجحت رواندا بعد الإبادة الجماعية في دمج الشباب في مشاريع البنية التحتية لتعزيز الإنتاجية والاستقرار الاجتماعي. (UNDP, 2022)

4- الدعم الدولي:

تحظى ليبيا بدعم من الأمم المتحدة، البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ما يوفر فرصة للحصول على تمويل فني ومالي لمشاريع الإعمار. وتؤكد تجربة البوسنة والهرسك أهمية توظيف الدعم الخارجي مع إصلاح مؤسسات الدولة لتحقيق نتائج ملموسة. (World Bank, 2018)

5-الخبرات المحلية المتراكمة:

تمتلك ليبيا خبرات هندسية وتقنية محلية، خصوصًا في قطاع النفط والبنية التحتية، يمكن توظيفها في مشاريع الإعمار، مع تعزيز التعاون مع القطاع الخاص لضمان جودة التنفيذ.

جدول رقم (6)

مقارنة التحديات والفرص في الحالة الليبية

المحور	التحديات	الفرص
سياسي/مؤسسي	انقسام السلطة وازدواجية القرار	إمكانية تحويل التوافق السياسي إلى رافعة وطنية للإعمار
حوكمة	الفساد وغياب الشفافية	دعم دولي لإصلاح المؤسسات وتعزيز المساءلة
اقتصادي	اعتماد مفرط على النفط	موارد طبيعية ضخمة يمكن استثمارها بفعالية
مكاني/تنموي	تفاوت بين الأقاليم وحرمان الجنوب	إمكانية إعادة توزيع الاستثمارات لتحقيق توازن إقليمي
معرفي/إحصائي	غياب قاعدة بيانات دقيقة	إمكانية الاستفادة من خبرات دولية لتطوير نظام إحصائي شامل

المصدر: أعداد الباحث.

المحور الخامس: خيارات وسياسات بديلة للإعمار في ليبيا

يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار تحليلي لاستشراف السياسات والخيارات البديلة لإعمار ليبيا بعد أن تم تحديد التحديات والفرص الرئيسية في الفصل الثالث. يركز هذا التحليل على استنتاجات مقارنة مع تجارب دولية، ويمثل نقطة الانطلاق لصياغة خطة وطنية للإعمار والتنمية المكانية في سياق ليبي خاص، يأخذ في الاعتبار الانقسامات السياسية، الفساد المؤسسي، التفاوت المكاني، وفرص الموارد الطبيعية والبشرية.

أولاً: المبادئ الأساسية لسياسة الإعمار

1. التكامل بين البنية التحتية والتنمية المجتمعية: يجب أن تكون أي سياسة إعمارية متكاملة تشمل إعادة البناء المادي للبنية التحتية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، ودعم القطاعات الاقتصادية المنتجة. فكما أظهرت تجربة البوسنة والهرسك (World Bank, 2018)، فإن المشاريع التي ربطت إعادة البناء بالمصالحة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية حققت نتائج أكثر استدامة من المشاريع المادية فقط.

2. الشفافية والمساءلة: نظرًا للضعف المؤسسي والفساد، من الضروري وضع أطر واضحة للحوكمة تشمل الشفافية في تخصيص الموارد، ومراقبة الأداء، والمساءلة القانونية. يمكن الاستفادة من نظم

الرقابة الدولية وتجارب الدول مثل رواندا في بناء قاعدة بيانات شاملة للإنفاق العام (UNDP, 2022).

3. التخطيط المكاني والاستراتيجي: يجب أن تراعي السياسات الجديدة التوازن الإقليمي وتوزيع الموارد بشكل عادل بين الغرب، الشرق، والجنوب، بما يقلل من التوترات ويحقق التنمية المستدامة. كما أن دمج التخطيط المكاني مع السياسات الاقتصادية يمكن أن يزيد من كفاءة الاستثمار ويقلل الهدر. (Todaro & Smith, 2020)

ثانياً: خيارات السياسات البديلة

1- تعزيز السلطة المركزية والتوافق الوطني:

- الإجراء المقترح: إنشاء هيئة وطنية للإعمار والتنمية المكانية برئاسة الحكومة المركزية تشمل ممثلين عن جميع المناطق.
- الهدف: توحيد جهود الإعمار وتجنب تضارب السياسات بين السلطات المختلفة.
- التجارب المقارنة: العراق واليوسنة أكدت الحاجة إلى سلطة مركزية قوية لإدارة مشاريع الإعمار الكبرى. (World Bank, 2018)

2- إصلاح مؤسسات الحوكمة والمالية:

- الإجراء المقترح: تحديث نظم الرقابة على الإنفاق، واعتماد الشفافية في العقود والمشتريات، وإنشاء وحدة مستقلة لمتابعة المشاريع.
- الهدف: الحد من الفساد وزيادة كفاءة استخدام الموارد المالية، بما يشمل الموارد النفطية (Transparency International, 2023).

3- تنويع مصادر التمويل:

- الإجراء المقترح: تقليل الاعتماد على النفط من خلال تشجيع الاستثمارات في قطاعات الزراعة، الصناعة، والخدمات اللوجستية، واستحداث صناديق استثمارية للإعمار بالشراكة مع القطاع الخاص والدعم الدولي.
- الهدف: تحقيق استدامة التمويل وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط (El-Katiri, 2014).

4- برامج تطوير الموارد البشرية والشباب:

- الإجراء المقترح: برامج تدريبية مهنية للشباب تشمل البناء والهندسة والطاقة والمشروعات الصغيرة.
- الهدف: إدماج الشباب في سوق العمل، وتحويلهم إلى عنصر فاعل في إعادة الإعمار، بما يخفف من البطالة ويعزز الاستقرار الاجتماعي. (UNDP, 2022)

5- تعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة:

- الإجراء المقترح: تخصيص نسب محددة من الاستثمارات العامة لكل منطقة، وتطوير مشاريع ربط بين المدن والمناطق الداخلية لتحسين وصول الخدمات.
- الهدف: معالجة التفاوت المكاني وتحقيق العدالة التنموية، بما يعزز استقرار الدولة (Todaro & Smith, 2020).

6- الاستفادة من الدعم الدولي بشكل استراتيجي:

- الإجراء المقترح: توقيع شراكات محددة مع منظمات دولية لتمول مشاريع محددة وفق معايير الشفافية والتقييم الدوري.
- الهدف: تعزيز القدرة على تنفيذ مشاريع إعمار ذات جودة عالية، مع ضمان الالتزام بالحوكمة الرشيدة. (World Bank, 2018)

جدول رقم (7)

مصفوفة السياسات البديلة للإعمار في ليبيا

المجال	الإجراء المقترح	الهدف	الدروس المستفادة من التجارب الدولية
السلطة المركزية	إنشاء هيئة وطنية للإعمار	توحيد جهود الإعمار وتقليل تضارب السياسات	تجربة العراق والبوسنة: السلطة المركزية ضرورية لإدارة المشاريع
الحوكمة والمالية	تحديث نظم الرقابة، إنشاء وحدة متابعة	الحد من الفساد وزيادة كفاءة استخدام الموارد	رواندا: نظام رقابة شفاف يضمن استدامة المشاريع
التمويل	تنويع مصادر التمويل	تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق استدامة التمويل	الكويت: إدارة موارد النفط بفعالية لدعم الإعمار
الموارد البشرية والشباب	برامج تدريبية للشباب	إدماج الشباب في سوق العمل وتعزيز الإنتاجية	رواندا: الشباب عنصر أساسي في إعادة البناء
التنمية الإقليمية المتوازنة	تخصيص الاستثمارات لكل منطقة وتطوير مشاريع ربط	تقليل التفاوت المكاني وتعزيز العدالة التنموية	المغرب: الربط بين المدن والمناطق الداخلية يعزز التنمية
الدعم الدولي	شراكات محددة وتمويل مشاريع محددة	تنفيذ مشاريع ذات جودة عالية وضمن الالتزام بالحوكمة	البوسنة: الدعم الدولي فعال مع إصلاح المؤسسات

المصدر: أعداد الباحث

من خلال المصفوفة أعلاه، يمكن ملاحظة أن السياسات البديلة المقترحة تتكامل مع التحديات والفرص المحددة سابقاً فهي:

1. تعالج الانقسام السياسي والفساد عبر إنشاء هيئة مركزية ونظم رقابة فعالة.
 2. تعزز الاستدامة الاقتصادية عن طريق تنويع مصادر التمويل واستغلال الموارد المحلية بشكل رشيد.
 3. تعالج التفاوت المكاني من خلال تخصيص استثمارات محددة لكل منطقة وربطها بمشاريع بنية تحتية.
 4. توظف رأس المال البشري عبر برامج تأهيلية للشباب لتعزيز الإنتاجية وتقليل البطالة.
 5. تستفيد من الدعم الدولي بشكل استراتيجي بما يضمن جودة التنفيذ والشفافية.
- يمكن القول إن اعتماد هذه السياسات بشكل متكامل سيمثل لبنة لخارطة طريق علمية للإعمار والتنمية المكانية في ليبيا، مستفيداً من التجارب الدولية الناجحة ومتجنباً أخطاء الدول الأخرى التي واجهت تحديات مماثلة.

الخاتمة والتوصيات

تشير نتائج هذه الورقة إلى أن ليبيا يمكن أن تتحول من حالة الفوضى والتفاوت الإقليمي إلى مسار إعمار مستدام إذا ما تم تبني سياسات متكاملة تجمع بين البناء المادي، الحوكمة الرشيدة، التنمية البشرية، والتخطيط المكاني. الربط بين هذه العناصر يمثل مفتاح النجاح في تحقيق التنمية المستدامة وضمان استقرار الدولة اجتماعياً واقتصادياً، مع الاستفادة من التجارب الدولية لتقادي الأخطاء السابقة، ويمكن ايجاز نتائج الورقة وتوصياتها في النقاط التالية:

النتائج:

- العلاقة بين الإعمار والتنمية المكانية: الإعمار الفعّال يحتاج إلى دمج التخطيط المكاني لضمان توزيع متوازن للبنية التحتية والفرص الاقتصادية.
- التحديات البنوية في ليبيا: تشمل الانقسام السياسي والمؤسسي، ضعف الحوكمة والفساد، الاعتماد المفرط على النفط، التفاوت المكاني، ونقص البيانات الدقيقة.
- الفرص المتاحة: الموارد المالية والطبيعية، الموقع الجغرافي الاستراتيجي، قاعدة شبابية كبيرة، الخبرات المحلية، والدعم الدولي المتاح.
- الدروس المستفادة من التجارب الدولية: تجربة العراق، البوسنة، ورواندا تؤكد أهمية السلطة المركزية، المشاركة المجتمعية، إدماج الشباب، والحوكمة الرشيدة في نجاح مشاريع الإعمار.
- تكامل السياسات: نجاح الإعمار يتطلب ربط السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية بالتخطيط المكاني والحوكمة لضمان التنمية المستدامة.

التوصيات:

1. تعزيز السلطة المركزية والتوافق الوطني من خلال إنشاء هيئة وطنية للإعمار والتنمية المكانية تشمل جميع المناطق ووضع آليات لتقليل التضارب بين السلطات المختلفة.

2. تطوير الحوكمة والشفافية من خلال تحديث نظم الرقابة على الإنفاق العام والمشتريات وإنشاء وحدات مستقلة لمتابعة المشاريع وضمان الالتزام بالمعايير.
3. تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير قطاعات الزراعة، الصناعة، والسياحة وإنشاء صناديق استثمارية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وجذب الاستثمارات الدولية وفق شروط واضحة للحوكمة والشفافية.
4. استثمار الموارد البشرية والشباب بواسطة برامج تدريب وتأهيل في مجالات البناء، الهندسة، الطاقة، والخدمات اللوجستية وإدماج الشباب في مشاريع الإعمار لتعزيز الإنتاجية وتقليل البطالة.
5. تعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة بتخصيص نسب محددة من الاستثمارات لكل منطقة لتقليل التفاوت المكاني وتطوير مشاريع ربط بين المدن والمناطق الداخلية لتحسين الوصول إلى الخدمات.
6. الاستفادة الاستراتيجية من الدعم الدولي بتوقيع شراكات محددة مع منظمات دولية لتمويل مشاريع محددة وفق معايير الحوكمة والشفافية ومتابعة تنفيذ المشاريع بمراجعات دورية لضمان جودة التنفيذ واستدامة النتائج.
7. بناء قاعدة بيانات شاملة من خلال تحديث وإدارة قاعدة بيانات وطنية دقيقة تشمل السكان، البنية التحتية، سوق العمل، والموارد الاقتصادية واستخدام البيانات في التخطيط وصنع القرارات لضمان استهداف الموارد بشكل علمي.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. البنك الدولي. (2023) ليبيا: تحديات وآفاق إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية. واشنطن: البنك الدولي.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021) التقرير الوطني حول التنمية البشرية في ليبيا. طرابلس: UNDP.
3. عطية، م. (2020). النفط والتنمية غير المتوازنة في ليبيا: قراءة في التحديات بمجلة الاقتصاد والتنمية، 12(3)، 55-74.
4. العبيدي، س. (2019). الهجرة الداخلية والتحويلات المكانية في ليبيا. جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

المراجع الأجنبية:

1. Central Bank of Libya. (2021). *Annual Report 2020*. Tripoli.
2. De Long, J. B., & Eichengreen, B. (1991). The Marshall Plan: History's most successful structural adjustment program. In R. Dornbusch, W. Nolling, & R. Layard (Eds.), *Postwar Economic Reconstruction and Lessons for the East Today*. MIT Press.
3. ESCWA. (2018). *Spatial Development for Balanced Growth in the Arab Region*. Beirut: United Nations ESCWA.
4. Lin, J. Y. (2012). *Demystifying the Chinese Economy*. Cambridge: Cambridge University Press.
5. Naughton, B. (2007). *The Chinese Economy: Transitions and Growth*. Cambridge, MA: MIT Press.
6. Niu, F., & Xu, Z. (2023). Urban–rural integration development and its role in achieving sustainable development goals. *Sustainability*, 15(4), 3452. <https://doi.org/10.3390/su15043452>
7. OECD. (2021). *Regional Development and Multi-level Governance in Morocco*. OECD Publishing.
8. Pacione, M. (2009). *Urban geography: A global perspective* (3rd ed.). London: Routledge.
9. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). *Economic Development* (13th ed.). Pearson.
10. Transparency International. (2023). *Corruption Perceptions Index 2023*. Berlin.
11. UN-Habitat. (2016). *Urbanization and Development: Emerging Futures. World Cities Report 2016*. Nairobi: UN-Habitat.

12. UNDP. (2016). *Post-conflict recovery and development: Guidance for practitioners*. New York, NY: UNDP.
13. UNDP. (2021). *National Human Development Report: Libya*. Tripoli: United Nations Development Programme.
14. UNDP. (2022). *Libya Human Development Report*. United Nations Development Programme.
15. World Bank. (2010). *Post-conflict reconstruction: The role of the World Bank*. Washington, DC: World Bank.
16. World Bank. (2018). *Building for Peace: Reconstruction for Security, Sustainable Peace, and Equity in MENA*. Washington, DC: World Bank.
17. World Bank. (2023). *Libya: Challenges and Prospects for Reconstruction and Economic Development*. Washington, DC: World Bank.
18. Yi, L., & Son, J. (2022). New ruralism and spatial planning for balanced urban–rural development. *Journal of Rural Studies*, 93, 12–24.
<https://doi.org/10.1016/j.jrurstud.2022.07.005>
19. Dimelli, D., & Kotsoni, E. (2023). Post-war reconstruction and sustainable urban development: The case of Aleppo. *Sustainable Cities and Society*, 92, 104–119.
20. Earnest, D. (2015). Reconstruction in Kosovo: Challenges of spatial equity in post-conflict planning. *Journal of Conflict and Development*, 12(2), 45–63.
21. Iskandarani, M., Al-Saadi, F., & Rahman, K. (2023). Framework for post-conflict housing reconstruction: Integrating spatial planning and community participation. *International Journal of Housing and the Built Environment*, 38(2), 215–233.
22. Salhin, Y. (2010). Urban and spatial development in Libya (1970–2006): A critical review. *Libyan Journal of Spatial Studies*, 5(1), 23–47.